تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات و دروه في التحول الصناعي و التكنولوجي بالاقتصاد الصيني

The internationalization of multinational enterprises and their role in the industrial and technological transformation of the Chinese economy

ط. د.علوان رمزي[1]، د. بولويز عبد الوافي[2]

[1]مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين جامعة أم البواقي، ramzialouane@yahoo.fr

[2]جامعة عباس لغرور خنشلة، abdelwafi1@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/07/31 **تاريخ القبول: 2020/01/09** **تاريخ النشر: 2020/01/22**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتحولة صناعيا في ظل تدويل عملياتها الإنتاجية، مع التركيز على التداعيات الإيجابية، خاصة ما تعلق بنقل و توطين التكنولوجيا لدى الدول المضيفة و تضييق الفجوة التكنولوجية بين دول المركز و الدول النامية.

خلصت الدراسة إلى أن التقسيم العمودي الذي تتبناه الشركات متعددة الجنسيات لنشاطها الإنتاجي على المستوى الدولي ساهم بشكل حاسم في نقل، توطين و إنتاج التكنولوجيا في الصين التي كان محور هذه الدراسة، و قد تجلى ذلك واضحا في مجال أنشطة البحث و التطوير و تحوّل نسيجها الصناعي و تطّور تركيبة صادراتها من منتجات منخفضة التكنولوجيا إلى منتجات فائقة التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات – نقل التكنولوجيا – تدويل الأعمال – التكنولوجيا الفائقة.

تصنيف GEL : F2 - O3 - O1

Abstract :.

The objective of this study is to highlight the effects of multinational enterprises on developing countries in the light of the internationalization of their production processes, focusing on the positive impacts, in particular on the transfer and localization of technology in host countries and on reducing the technological gap between the Centre and developing countries.

The study concluded that the vertical division adopted by multinational Firmes was a decisive factor in the transfer and localization of technology in China, which is reflected in the high-tech ratio in Chinese industry and in the composition of its exports.

Keywords:

Multinational Firmes - Technology transfer - Internationalization of business – High technology.

***Classification GEL** : O1– O3- F2.*

[1]- المؤلف المرسل : ط.د علوان رمزي : **ramzialouane@yahoo.fr**

1- مقدمة:

في إطار تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات التي باتت اليوم قوة فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن و بحثها عن تعظيم أرباحها و توسيع مصالحها من خلال البحث عن عوامل الإنتاج الرخيصة و الالتزامات البيئية المخفّفة، أفرزت هذه الأخيرة تقسيما دوليا جديدا للعمل، فبعد أن كان تقسيم العمل على أساس الميزة المطلقة أو النسبية للدول، بات الحديث يجري عن التقسيم الهرمي لمراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر عدة دول في العالم، و ذلك من أجل الاستفادة من خصوصية و مزايا كل دولة فيما يخص كل مرحلة إنتاجية معينة، و هو ما يسمى التقسيم العمودي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي. و قد أدى تدويل أعمال هذه الشركات إلى خلق شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية التي تنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل.

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، و البحث عن الشروط البيئية المخفّفة لدى دول العالم الثالث و كذا الدول النامية، ولا يعنيها مدى أهميّة المشاريع التي تنفذها بالنسبة للدول المضيفة. لكن من ناحية أخرى تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية، وذلك من خلال توفير التمويل و نقل التكنولوجيا و كذا التدريب و توفير العمالة المتخصّصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية إذ باتت هذه الشركات تمثل القناة الرئيسية لنقل و توطين التكنولوجيا لدى الدول المضيفة.

في هذا الإطار تعتبر الصين تجربة رائدة في مجال نقل و توطين التكنولوجيا مستفيدة في ذلك من التقسيم الدولي الجديد لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، إذ استطاعت تضييق الفجوة التكنولوجية بينها و بين دول العالم المتقدم، لتتحول من اقتصاد ضعيف و مغمور إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، و تتخصص بعد ذلك في الصناعات فائقة التكنولوجيا بعد أن كانت معروفة بالصناعات كثيفة العمالة الرخيصة.

إشكالية الدراسة:

تتجلى إشكالية بحثنا هذا في تسليط الضوء على آلية و كيفية مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل و توطين التكنولوجيا بالصين، التي باتت رائدة في هذا المجال. من خلال ما تقدم، يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف ساهمت الاستراتيجيات الحديثة لتدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني ؟

التساؤلات الفرعية: تتجلى أهم التساؤلات الفرعية للدراسة فيما يلي:

- فيما تتمثل الاستراتيجيات الحديثة لتدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات؟
- ما هي مظاهر التحول الصناعي و التكنولوجي في الصين؟
- ما هي أهم قنوات و آليات الشركات الأجنبية المعتمدة في نقل و توطين التكنولوجيا بالصين؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة و النفوذ المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات، إذ باتت اليوم قوة فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، بحيث أنها تمثل اليوم

إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية في العالم بسبب تفوقها التقني و المالي. و هو الأمر الذي يدعونا إلى الاهتمام بهذا الموضوع من أجل تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تصاحب التدفقات الاستثمارية الخاصة بهذه الشركات، خاصة و أنها تعتبر عاملا حاسما في تحول و نهوض مجموعة من الدول الآسيوية و على رأسها الصين التي باتت عضوا بارزا في نادي الدول الصناعية.

أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهم الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة فيما يلي:

– إعطاء تصور نظري حديث لاستراتيجيات الانتشار الأفقي و العمودي الذي باتت تتبناه الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي.

– إبراز الجوانب الإيجابية لظاهرة التدفقات الاستثمارية المباشرة، التي حلت محل المديونية الخارجية كأحد مصادر التمويل الدولي الجديدة.

– التعرف على مظاهر التحول التكنولوجي بالصين، ومعرفة قنوات التدفق التكنولوجي إليها، و علاقة ذلك بالتقسيم الجديد لنشاط الشركات متعددة الجنسيات.

– إبراز إمكانية استفادة الاقتصاد الوطني من التجربة الصينية الناجحة في هذا المجال، كمحاولة لفك الارتباط بقطاع المحروقات في الجزائر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلقة بتدويل أعمال الشركات الأجنبية و دوره في نقل و توطين التكنولوجيا بالاقتصاد الصيني ، فقد اعتمدنا في الشق الأول من الدراسة على المنهج الوصفي، خاصة فيما تعلق بالأدبيات النظرية لتدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات. لتتم الاستعانة بعد ذلك بالمنهج التحليلي عند عرض و تحليل مظاهر التحول الصناعي و قنوات التدفق التكنولوجي إلى الاقتصاد الصيني في المحورين الثاني و الثالث، و ذلك من أجل تحليل البيانات و الإحصائيات الواردة في الدراسة.

في محاولة منا للإحاطة بجوانب الموضوع المتعددة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

أولا– الإطار النظري لتدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا– التحول الصناعي و التكنولوجي في الاقتصاد الصيني.

ثالثا– تدويل أعمال الشركات الأجنبية و دوره في نقل و توطين التكنولوجيا بالاقتصاد الصيني.

2– الإطار النظري لتدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات.

2–1 . مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

اختلفت التعاريف التي أعطيت للشركات متعددة الجنسيات إلى درجة عدم الاتفاق حتى على اسم موحد لها، كما أن الاختلاف لم يَطَلْ مفهومها من الناحيتين الاقتصادية و القانونية فقط، بل تعداه ليختلف الاقتصاديون أنفسهم في إعطاء تعريف موحد لها. و فيما يلي سنقوم بإعطاء بضع تعاريف كما يلي:

عرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات كما يلي: "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول و مصانع و مناجم و مكاتب بيع و ما شابهها في دولتين أو أكثر، يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات" (عبد السلام جمعة زاقود، 2013 ، 168).

تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة و مستقلة من الناحية القانونية، و تقوم بإدارتها منشأة أو منشأة قابضة، و تمثل المجموعات متعددة الجنسيات العوامل الأكثر نشاطا في التجارة الدولية.

كما يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات أحد أشكال الشركات الدولية بسبب تطورها و اتساع عملها حول العالم، و لديها نظرة عالمية عميقة في إدارتها و في عملية اتخاذ قراراتها، فقد عرفت الشركات متعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمتلك و تتحكم في أنشطة اقتصادية موزعة على بلدان متعددة، و تشترك في الأنشطة الدولية المختلفة و تقوم بالتصنيع في العديد من الدول و لديها ارتباطات و التزامات مالية (سعود جايد العامري،2010، 15)

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "**UNCATAD**" بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

من خلال ما تقدم يتضح أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمتد فروعها الإنتاجية و التجارية إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولتها الأصلية وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، و عادة ما تتميز بالتفوق التكنولوجي و حداثة الطرق الإدارية المستعملة، و تبقى مرتبطة بالشركة الأم في موطنها الأصلي.

ولعل أهم ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو التفوق والتطور التكنولوجي، إذ تعد هذه الأخيرة مصدرا أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية. و يتوقف مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها (أحمد عبد العزيز وآخرون ،2010، 160) :

- ✓ خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- ✓ وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- ✓ الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- ✓ استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

تحدث الشركات المتعددة الجنسيات العديد من الآثار الاقتصادية على البلدان المضيفة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي تتمثل أساسا فيما يلي :

* الشركات المتعددة الجنسيات لها دور فعال في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية ، وهذا من خلال خلق فرص عمل وتحسين الدخل الوطني ، وزيادة حجم المنافسة.

* تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات رؤوس أموال ضخمة ، حيث تستطيع بمواردها المالية سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع التنموية (نوزاد عبد الرحمن الهيتي،2000،75) .

* تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تعبئة المدخرات بتقديمها فرصا كثيرة للاستثمار الأجنبي ، من خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية.

* تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنيها مدى أهمّيّة المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاد هذا المورد. وقد تهتم بصناعات تحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية. فهي لا تستجيب تماماً للمتطلّبات الوطنيَّة، لأنها، بكل بساطة، شركات أجنبية (دريد ، 2008 ،265) .

2-2 التقسيمات الحديثة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي:

يعتبر التقسيم الأفقي و العمومي أحد أهم التقسيمات الميدانية و الحديثة التي تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات من أجل تدنية تكاليفها و تعظيم أرباحها، خاصة في ظل تزايد المطالب الدولية برفع سقف الالتزام البيئي لدى هذه الشركات، و فيما يلي سنتطرق إلى الفرق بينهما:

أ- التقسيم العمودي لسلسلة الإنتاج:

ترتكز قرارات الاستثمار الأجنبي العمودي أساسا على التفاوت (اختلاف) الدولي في تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى نظرية الميزة النسبية. في الواقع تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تجزئة سلسلة الإنتاج من أجل توطين عدة مهام (مراحل الإنتاج) بأماكن مختلفة حول العالم، بطريقة تسمح باستغلال أمثل للميزة النسبية للدول.

فقد عمدت مثلا شركة "إنتل Intel" الرائدة في مجال الشرائح الإلكترونية (Puces informatiques) إلى تقسيم سلسلة إنتاجها إلى ثلاث عمليات رئيسيه صناعة شرائح السليسيوم (Silicium/Wafers)، التجميع و أخيرا الاختبارات.

تتطلب صناعة شرائح السليسيوم إضافة إلى البحث و التطوير نشاطا مكثفا للعمل المؤهل، الأمر الذي يفسر لماذا اختارت شركة "إنتل Intel" صناعة هذا المنتج لدى الدول ذات المستوى التعليمي و التأهيلي العالي نسبيا كالولايات المتحدة الأمريكية و أيرلندا. في المقابل يعتبر التركيب و إجراء الاختبارات بمثابة مهام روتينية تتطلب كثافة في عنصر العمل و ليس في التأهيل، الأمر الذي يفسر قيام الشركة بتوطين نشاطها الأخير في الدول ذات العمالة الرخيصة مثل ماليزيا، الفلبين، كوستاريكا و الصين.

تساهم إستراتيجية الاستثمار العمودي مساهمة فعالة في النمو القوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها تفسر النمو الصافي لجاذبية الدول النامية (Paul Krugman et autres ,2015, 193) .

ب– التقسيم الأفقي لسلسلة الإنتاج:

خلافا للاستثمارات العمودية التي تتجه غالبا إلى الدول النامية، تستهدف الاستثمارات الأفقية الدول المتقدمة بصفة خاصة، إذ يتمثل الحافز الأساسي لهذه الاستثمارات في الاقتراب من الأسواق عن طريق مضاعفة مواقع الإنتاج (فروع الشركات متعددة الجنسيات) حتى تتمكن الشركات من تدنية مصاريف النقل و زيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية للدول المضيفة.

كانت الشركة اليابانية "تويوتا Toyota" في مطلع الثمانينات تصنع أغلب سياراتها و شاحناتها في اليابان و تقوم بتصديرها للعالم خاصة إلى أمريكا الشمالية و أوروبا. لكن نقل المركبات لمسافات طويلة كهذه يكلف غاليا، كما أن الدول الغربية عملت خلال الثمانينات على حماية أسواقها من المنافسة الأجنبية و ذلك بفرض رسوم و حواجز جمركية مرتفعة نسبيا.

من أجل الالتفاف على هذه القيود و اكتساب ميزة تنافسيه عمدت شركة "تويوتا Toyota" إلى مضاعفة استثماراتها في الخارج (إقامة فروع للشركة بالخارج). منذ عام 2010 باتت الشركة تصنع أكثر من نصف مركباته خارج اليابان.

يتيح التقسيم الثاني للشركات متعددة الجنسيات المفاضلة بين التصدير و بين الاستثمار في الخارج عن طريق إنشاء فروع للشركة الأم و يعتمد التحليل على المفاضلة بين التكاليف المترتبة على إستراتيجية التصدير، و تكاليف إستراتيجية توطين فروع جديدة للشركة بالخارج.

إستراتيجية التصدير من شأنها تدنية التكاليف الثابتة المتعلقة بإقامة فروع و مصانع جديدة بالدول المضيفة، في حين أن إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها تدنية التكاليف المتغيرة، و التي تتألف من مكونين أساسيين، الأول هو تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة و الثاني متعلق بتكاليف النقل بمفهومها الواسع (النقل، التأمين، الرسوم الجمركية...) و الواجب دفعها لإيصال السلعة إلى الأسواق الأجنبية في حالة اختيار إستراتيجية التصدير. يعتبر قرار المفاضلة بين إستراتيجيتي التصدير و الاستثمار الأجنبي نتيجة طبيعية للتحكيم بين تكاليف كل إستراتيجية (Jean Louis MUCCHIELLI , 2010,260)

3– . التحول الصناعي و التكنولوجي في الاقتصاد الصيني:

شهدت الصين تحولا صناعيا هائلا منذ إطلاق سياستها الإصلاحية عام 1979، لتتسارع وتيرة التحول الصناعي و التكنولوجي مع التسعينات، و قد بدا ذلك جليا من خلال التطور النوعي و الكمي الذي عرفته أنشطة البحث و التطوير في الصين، الأمر الذي انعكس على نسيجها الصناعي الذي بات يرتكز بصفة متزايدة على التكنولوجيا الفائقة بعد أن كان معروفا بكثافة اليد العاملة، و هو الأمر الذي انعكس في الأخير على تركيبة و بنية صادراتها التي باتت تتميز بالمنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة.

3–1 أنشطة البحث و التطوير:

يقصد بالنفقات المتعلقة بالبحث والتطوير تلك النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام

المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية (data.albankaldawli.org/indicator2019).

وتعتبر الصين تجربة رائدة في مجال الحظائر العلمية "Parcs Scientifiques" و التي بدأتها عام 1988، ليتطور عددها عام 2000 إلى 53 حظيرة علمية وطنية و أكثر من 50 حظيرة علمية إقليمة، و قد ضمت الحظائر الوطنية عام 2002 حوالي 3.2 مليون شخص من بينهم 560000 مهندس و علمي يعملون في أكثر من 26000 مؤسسة تساهم بما يقارب من ربع القيمة المضافة الصناعية في الصين. و قد شكلت الحظائر العلمية بيئات علمية مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الإبداعية الصينية، و تعمل على ربط العلاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة، و مع الجامعات الوطنية الكبرى و المؤسسات المتخصصة في البحث و التطوير، خاصة في ميدان تكنولوجيا المعلومات (عبد الرحمان بن سانية ، 2013 ، 172)

أجرت الصين أول عملية تحول و إعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي منذ عام 1985، و ذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات الصناعية و الاقتصاد، و في العام 1988 شرعت الصين في إعداد برنامج قومي يعرف ب TORCH، و قد بنت عناصره الرئيسية على أساس ثلاث مقومات محورية من أجل النهوض بالبحث العلمي، و هي:

- تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي.
- تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها.

تمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.و قد تم العمل على تنفيذ برنامج TORCHعلى المستوى المركزي، و على مستوى أقاليم الصين الأخرى، و ذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق و الحاضنات، و المراكز التكنولوجية، و القواعد الصناعية و برامج التمويل الخاصة. و يرتكز برنامج TORCHعلى:

- التركيز على تسويق الأبحاث. تطوير التصنيع ، والاتجاه نحو العولمة.

وقد أدى البرنامج إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات. ونجح في إقامة 465 حاضنة حتى أكتوبر 2002 جميعها تقريبا حاضنات تكنولوجية، ما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي 300 حاضنة. و وصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 20796 شركة تقدم للسوق منتجات عالية التكنولوجيا، ويعمل بهذه الشركات حوالي 2.51 مليون شخص، وهم في الغالبية من ذوي المؤهلات العالية. وقد بلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي 115 مليار دولار أمريكي، نتج عنها 13 مليار دولار أمريكي من الضرائب. وبلغت مكاسب هذه الشركات من تصدير المنتجات التكنولوجية حوالي 18.6مليار دولار أمريكي. وفي نهاية العام 2001 بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية رقم قياسي جديد، وهو 1193 مليار يوان، أي ما يعادل 150 مليار دولار أمريكي.

أما الجامعات الصينية فقد أعيدت هيكلتها من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع 211 "، وقد وضع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، إعادة تأهيلها للدخول إلى القرن الواحد و العشرين.

والعديد من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها، تقوم بتقديم الخدمات، وعمل المشروعات خارج إطار الجامعات ، فمثلا هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة، تمتلك الدولة منها 30 شركة (خوشي ،215،2016) و يوضح الجدول رقم (01) تطور الإنفاق على البحث و التطوير في الصين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى غاية 2017.

الجدول رقم (01): تطور الإنفاق على البحث والتطوير في الصين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1996 – 2016:

السنة	إ ب ت "%"	السنة	إ ب ت "%"	السنة	إ ب ت "%"
1996	0.56	2003	1.12	2010	1.71
1997	0.64	2004	1.21	2011	1.78
1998	0.65	2005	1.31	2012	1.91
1999	0.75	2006	1.37	2013	1.99
2000	0.89	2007	1.37	2014	2.02
2001	0.94	2008	1.44	2015	2.06
2002	1.06	2009	1.66	2016	2.11

إ ب ت "%": الإنفاق على البحث والتطوير في الصين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. متاح على الرابط التالي:

data.albankaldawli.org/indicator

يبين الجدول رقم (01) زيادة بطيئة لكنها مستمرة و ثابتة في تطور الإنفاق على البحث و التطوير في الصين، فبعد أن كانت في حدود 0.56 % من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الانفتاح على العالم الخارجي و الاستثمارات الأجنبية، ساهمت هذه الأخيرة في دعم السياسة الوطنية التي تبنتها الصين آنذاك و الرامية إلى خلق الحدائق التكنولوجية و حاضنات الأعمال كخطوة تأسيسية لضمان التحول الصناعي في الصين، و قد رافق ذلك تطور تدريجي في زيادة الإنفاق على البحث و التطوير. و تزداد أهمية هذه النسب إذا علمنا أن الناتج الإجمالي للصين لم يبق ثابتا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، بل تضاعف عدة مرات، إذ أن الاقتصاد الصيني سجل معدل نمو من رقمين طيلة عدة سنوات، ليتربع كأكبر ثاني اقتصاد في العالم بحلول أزمة 2008، بل و بقي قويا حتى بعد الركود العالمي الذي ضرب اقتصاديات العالم.

3–2 الصناعة فائقة التكنولوجيا:

يجمع مصطلح "التصنيع عالي التقنية" وفق كتالوج إحصاءات الصين للتصنيفات الإحصائية للصناعة المتقدمة لعام 2002 خمسة قطاعات صناعة تجمع قطاع التكنولوجيا الفائقة: الطب والطائرات والمركبات الفضائية والمعدات الإلكترونية

ومعدات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والمعدات المكتبية والمعدات الطبية وأدوات القياس. و تضيف نسخة 2013 من تصنيفات الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية صناعة المواد الكيميائية الإلكترونية إلى القطاعات الخمسة المذكورة (Mary E. Lovely,2016,32)

في ماي 2015 أعلن "لي كه تشيانج" رئيس مجلس الدولة الصيني خطة استراتيجية تستهدف زيادة القدرة التنافسية لبلاده في الصناعات المتطورة والتكنولوجية تحت شعار "صنع في الصين 2025"، و وفقا لموقع "supchina" وهو موقع إخباري أمريكي معني بأخبار الصين فإن خطة بكين ترمي إلى خفض اعتماد البلاد على التكنولوجيا الأجنبية، وهدفها الأساسي زيادة المكون محلي الصنع في الصناعات الأساسية إلى 40 % بحلول عام 2020 ثم إلى 70 % بحلول عام 2025.

أوضح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) ، الذي يتخذ من واشنطن مقرا له، أن خطة "صنع في الصين 2025" هي استراتيجية بعيدة المدى تسعى لتشجيع الابتكار المحلي في الصناعات المتطورة، وزيادة كفاءة الصين في صناعات التكنولوجيا الفائقة، ونقل منتجات البلاد إلى قمة سلسلة القيمة.

وتستهدف الاستراتجية تعزيز 10 صناعات في الصين، هي تكنولوجيا المعلومات المتقدمة الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، و الآلات، والروبوتات، ومعدات الفضاء والطيران، والمعدات البحرية والشحن عالي التقنية، ومعدات النقل الحديثة للسكك الحديدية، والسيارات ذاتية القيادة والمعتمدة على الطاقة الجديدة، ومعدات الطاقة، والمعدات الزراعية، وتطوير الأجهزة العسكرية الجديدة، والمستحضرات الدوائية الحديثة والمنتجات الطبية المتقدمة (صحيفة العين الإخبارية، ماي 2019)

3-3 الصادرات فائقة التكنولوجيا:

صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية (البنك الدولي،ماي 2019) تطورت صادرات الصين إلى الخارج بشكل كبير من الناحية الكمية و كذا النوعية، فبعد أن كانت الصين تصدر مواد تقليدية و ريعية، أصبحت معروفة بصادراتها الصناعية كثيفة اليد العاملة، خاصة و أنها تعتبر قبلة لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن العمالة الرخيصة، غير أنها لم تتوقف عند هذا الحد بل عملت الصين على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الأجنبية للتحول صادراتها في المرحلة اللاحقة إلى الصادرات كثيفة رأس المال و عالية التكنولوجيا.

الجدول رقم (02): صادرات التكنولوجيا المتقدمة الصينية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (مليار دولار):

السنة	ص ت م "م د"	السنة	ص ت م "م د"	السنة	ص ت م "م د"
1994	8.26	2003	108.67	2012	505.65
1995	13.06	2004	163.01	2013	560.06
1996	15.82	2005	215.93	2014	558.60
1997	20.48	2006	273.13	2015	549.80
1998	24.64	2007	302.77	2016	496.01
1999	29.60	2008	340.12	2017	504.38
2000	41.74	2009	309.60	/	/

ص ت م "م د": صادرات التكنولوجيا المتقدمة الصينية بالمليار دولار.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. متاح على الرابط التالي:

data.albankaldawli.org/indicator

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن الصادرات عالية التكنولوجيا تضاعفت بأكثر من مائة ضعف، فبعد أن سجلت 4.30 مليار دولار فقط، بنسبة 6.44 % من مجموع الصادرات الصينية عام 1992، تضاعفت قيمتها لتبلغ 273.13 مليار دولار عام 2006 بالغة حوالي الثلث من مجموع الصادرات بنسبة بلغت 30.51 %، و رغم أن نسبة مساهمة الصادرات عالية التكنولوجيا تراجعت عام 2017 لتستقر في حدود 23.81 %، إلا أنها سجلت 504.38 مليار دولار خلال نفس السنة، الأمر الذي يجعلها مصدرا حيويا في جلب النقد الأجنبي للاقتصاد الصيني.

الجدول رقم (03):صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (% من صادرات السلع الصينية المصنوعة):

السنة	ص ت م %	السنة	ص ت م %	السنة	ص ت م %
1994	8.29	2003	27.38	2012	26.27
1995	10.43	2004	30.06	2013	26.97
1996	12.42	2005	30.84	2014	25.37
1997	13.12	2006	30.51	2015	25.65
1998	15.36	2007	26.66	2016	25.24
1999	17.20	2008	25.57	2017	23.81
2000	18.98	2009	27.53	/	

ص ت م %: نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة من مجموع صادرات السلع الصينية المصنوعة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. متاح على الرابط التالي:

data.albankaldawli.org/indicator

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن صادرات التكنولوجيا الفائقة باتت تشكل ربع الصادرات الصينية و هي نسبة كبيرة بالنسبة لاقتصاد يعتبر متحول صناعيا، فقد باتت هذه النسبة تدور حول 25 % من مجموع الصادرات، مع

العلم أنها عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالسنوات الأولى التي تلت انضمام الصين إلى منضمة التجارة العالمية عام 2001، أين بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا قرابة الثلث مسجلة أكثر من 30 % خلال السنوات 2004 ، 2005 و 2006. لتعاود التراجع و الاستقرار في حدود الربع بعد الأزمة المالية العالمية.

و تتجلى أهمية هذه النسب إذا علمنا أن الصادرات علية التكنولوجيا لم تكن تشكل سوى حوالي 6 % إلى 7 % قبل الانفتاح الصيني على العالم بداية التسعينات.

4- .تدويل أعمال الشركات الأجنبية و دوره في نقل و توطين التكنولوجيا بالاقتصاد الصيني.

4-1 الشركات متعددة الجنسيات و دورها في تفعيل أنشطة البحث و التطوير بالصين:

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في توطين التكنولوجيا بالصين، من خلال إقامة مراكز لأنشطة البحث و التطوير، مستفيدة من المزايا التي قررتها الحكومة في مجال تحسين البنية التحتية و المجال الضريبي، و أيضا من انخفاض تكلفة رأس المال البشري و من مزايا اقتصاديات الحجم، و كذا من تحسين البيئة القانونية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية على الخصوص، مما ساهم في تنامي تسجيل براءات الاختراع منذ عام 2000، و هو الأمر الذي أدى إلى دمج الصين في حلقة النشر العالمي لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات.

ورغم تواضع حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال أنشطة البحث العلمي و التطوير مقارنة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى اقتصاد الصين، إذ مثلت 0.44 % عام 2002، إلا أن هذه الحصة تضاعفت بنسبة 924 % ما بين عامي 1996 و 2002.

استقبلت الصين عام 1993 أول مركز بحث و تطوير لأكبر مجموعة أجنبية "Motorola" ضم 30 مركزا عام 1999 ثم 750 عام 2005. و تتركز أنشطة البحث و التطوير في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بنسبة 67 %، و الكيمياء بسبة 11 %، و السيارات و البيوطبي بنسبة 5 %.

إن الاهتمام بنقل التكنولوجيا وفق الخصائص المحلية (التقنيات الأجنبية دون القيم الأجنبية)، والحرص على اكتساب التطور التقني، هو أحد الدروس المهمة للاقتصاديات النامية من تجربة الانطلاق الاقتصادي الصينية، سواء من حيث التدرج في نقل التكنولوجيا (البدء بتكنولوجيا يمكن التحكم فيها وإن كانت مُتَجَاوَزَة في العالم المتقدم، ثم التخطيط للتوسع والتقدم نحو التكنولوجيا العالمية مرحليا)، أو من حيث التدرج في تطبيقها (تركيز التطور التكنولوجي وأنشطة البحث في أقاليم محددة وهي الأقاليم الساحلية)، أو من حيث سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتقنيات وكيفية الاستفادة منها في تكوين اليد العاملة المحلية والشركات الوطنية، أو من حيث آثار نقل التكنولوجيا على التنمية والتي من أبرزها ارتفاع الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية.

كما أدت المشاريع الأجنبية في الصين إلى انخفاض اليد العاملة في الصناعة لفائدة كثافة رأس المال، حيث و بفضل الحوافز التي قدّمتها الدولة لنقل التكنولوجيا تقلصت حصة خطوط الإنتاج المرتكزة على اليد العاملة من أصل مشاريع

الاستثمار الأجنبية من 50.42 % عام 1995 إلى 41.44 % عام 1999 و ارتفعت في نفس الك الفترة حصة المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا من 26.86 % إلى33.21% (بن سانية،2013، 171).

4-2 دور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز الصناعات التحويلية فائقة التكنولوجيا بالصين:

يفيد الاستثمار الأجنبي الوافد الاقتصاد الصيني من عدة نواحي، إذ يوفر المستثمرون الأجانب إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المبتكرة ، وممارسات الإدارة المتقدمة ، و حلقات سلاسل التوريد العالمية ، وفرص العمل. و تعكس السياسات الصناعية الصينية فهماً واضحاً لهذه المزايا، إذ خففت الصين تدريجياً القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي الوافد. و في منتدى "بواو" عام 2018 ، وعد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الشركات الأجنبية بمزيد من التسهيلات للوصول إلى السوق الصينية، وأعلن بشكل خاص أن سقف تملك الاستثمار الأجنبي المحدد بنسبة 50 في المائة في المشاريع المشتركة للسيارات سيتم رفعه بحلول عام 2022 ((Mary E. Lovely ,2019,32

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكبر لحصول الصين على رؤوس الأموال العالمية مقارنة باستثمارات المحفظة أو القروض البنكية، و ما بين 1979 و 2000 حصلت الصين على 500 مليار دولار من الخارج ثلثاها (3/2) في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، و تنفذ هذه الأخيرة وفق المواصفات و الشروط التي تفرضها الصين، و في مقدمتها توطين التكنولوجيا العالية و الخبرة الإدارية و اختيار الموقع وفق استراتيجية التنمية الصينية. في هذا الإطار يستحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة بلغت 63 % من مخزون التدفقات الاستثمارية الأجنبية، و ذلك على حساب قطاع الخدمات و القطاع الاستراتيجي (خاصة الاستخراجي). و من مميزات الاستثمارات الأجنبية في الصين أيضا أنها كثيفة نقل التكنولوجيا، فقد انتقلت حصة السلع عالية التكنولوجيا على الصادرات المصنعة الصينية من 10 % عام 1992 إلى 24 % عام 2001 (عبد الرحمان بن سانية ، 2013 ، 184)

يعتبر تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية من خلال شدته التكنولوجية (منخفضة أو عالية) مفيد بشكل خاص لواضعي السياسات في الصين من منظورين. أولاً ، بعد أن شهد العالم أكثر فترات الركود الاقتصادي عام 2009 ، انخفض الطلب على السلع وأصيبت الصناعات التحويلية التقليدية التي تعتمد على التصدير والتي تتطلب عمالة منخفضة بشدة، وارتفع الطلب الدولي على منتجات التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية في الصين مهتم أكثر بالتكنولوجيا العالية و / أو كثيفة رأس المال بدلاً من التكنولوجيا المنخفضة التقليدية و / أو الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة. على سبيل المثال ، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النسيج من 2.11 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 1.39 مليار دولار أمريكي في عام 2009. ومن ناحية أخرى ، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة المنتجات الطبية والصيدلانية بنسبة 43.9 في المائة عام 2009 ليصل إلى 0.95 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 0.66 مليار دولار أمريكي في عام 2008) Kelly Liu, 2011,32)

4-3 أثر الشركات متعددة الجنسيات على حجم الصادرات الصينية:

مثل الاقتصاد الصيني ما نسبته 60 % من حج الاقتصاد الروسي عام 1990، لتتحول هذه النسبة إلى العكس بحلول عام 2000 أين أصبح الاقتصاد الروسي يعادل فقط 60 % من الاقتصاد الصيني، و هذا بفعل معدلات النمو المتسارعة التي عرفها الاقتصاد الصيني. و بما أن الاقتصاد الصيني يقوم على محرك أساسي يتمثل في الطلب الخارجي و ليس الداخلي على سلعها، فإن صادرات الصين قد تضاعفت خلال هذه الفترة، و زادت وتيرتها بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. غير أن السؤال المطروح هو من المسؤول عن زيادة الصادرات الصينية؟ و ما هو ترتيب الصين بين أكبر المصدرين في العالم؟

منذ سياسة الاصلاحات التي عرفتها الصين أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات محركًا رئيسيًا لتوسع الصادرات الصينية ، خاصة مع بداية عام 1990، لتتحول الصين من اقتصاد مغمور إلى أكبر مصدر في العالم، و تزيد حصتها في التجارة الدولية.

الشكل رقم (01): تطور نسبة مساهمة الصين في الصادرات العالمية مقارنة بأكبر مصدري العالم خلال الفترة 1991 – 2017:



Source: Bank Group. China Economic Updat. May 2019. Washington DC. P: 15.

يشير الشكل رقم 01 إلى أن الصين أصبحت أكبر مصدر للسلع المصنعة في العالم مقارنة مع أكبر مصدري العالم و على رأسهم الولايات المتحدة، ألمانيا و اليابان. ففي الفترة 1996-2017 ارتفعت صادرات الصين بنسبة 14 في المائة سنوياً وزاد نصيبها في سوق التصدير – من حيث القيمة الإجمالية و القيمة المضافة – زيادة كبيرة. هذا و قد تراجعت مساهمة صادرات الصين في نموها مع تباطؤ التجارة العالمية بعد الأزمة المالية العالمية، لكن نصيبها من التجارة العالمية ارتفع،إذ بلغت قيمة صادرات الصين 2.098 تريليون دولار عام 2016 مقارنة بـ 1.2 مليار دولار عام 2009 مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية فى إجمالى الصادرات العالمية إلى 14.5 % في عام 2017، بعد أن كانت أقل من 5 % في عام 1996.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد محركًا رئيسيًا لتوسع الصادرات الصينية منذ عام 1990، إذ ارتفع نصيب إجمالي صادرات الصين من الشركات المملوكة بالكامل للأجانب العاملة في الصين والمشروعات الصينية الأجنبية المشتركة

بشكل مطرد مع مرور الوقت ، من حوالي 31 % في عام 1995 إلى 58 % في عام 2005، و بحلول عام 2015 ، انخفضت حصة الصادرات الصينية الناشئة عن الشركات ذات الاستثمار الأجنبي إلى حد ما ولكنها ظلت مرتفعة بنسبة 46 في المائة ، مع تباين واسع بين القطاعات(Mary E. Lovely,2016,32)

الجدول رقم (04): مساهمة الشركات الممولة من الخارج (الأجنبية) في إجمالي الصادرات الصينية خلال الفترة 1995 – 2018: (الوحدة 100 مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات الصينية	صادرات الشركات الممولة من الخارج	النسبة %
1995	1487.80	468.76	31.51
2003	4382.28	2403.38	54.84
2008	14306.93	7904.93	55.25
2015	2 361. 38	/	46
2016	2 199. 04	/	/
2017	2444.30	/	/
2018	2 684. 28	/	/

Source *:* Kelly Liu .Kevin James Daly. Foreign Direct Investment in China Manufacturing Industry–Transformation from a Low Tech to High Tech Manufacturing. International Journal of Business and Management. Vol. 6, No. 7; July 2011. P : 24.
conférence des nations unies sur le commerce et le développement. Base des Donnés. Disponible sur le lien suivant: https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (04) المساهمة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات في التركيبة الكمية للصادرات الصينية التي مثلت 31.51 % عام 1995 ، و قد ساهمت سياسة الصين التحفيزية على جذب المزيد من نشاط الشركات متعددة الجنسيات لتزيد معها مساهمتها في نسبة الصادرات إلى 55.25 % مجموع الصادرات الكلية عام 2008، أي أن الشركات الأجنبية باتت مسؤولة عن أكثر من نصف ما تصدره الصين، و هذا يبين مدى التأثير الكبير الذي باتت تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد الصيني و دورها في جلب النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل الصين القوة الأولى في العالم من حيث احتياطات الصرف الرسمية الناجمة عن قوتها التصديرية الهائلة. كما نلاحظ أن هذه النسبة تراجعت قليلا عام 2015 إلى 46 %، رغم ذلك تبقى نسبة مهمة لاقتصاد بحجم الاقتصاد الصيني.

هذا و نلاحظ تضاعف الصادرات الصينية الذي استمر إلى غاية اليوم، ففي عام 2018 بلغ حجم الصادرات الصينية ما قيمته 284 684 2 مليون دولار أمريكي، و لا شك أن إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات يعتبر رئيسيا نظرا لتزايد التدفقات الاستثمارية إلى الصين، و توافد الشركات متعددة الجنسيات عليها.

4-4 أثر الشركات متعددة الجنسيات على تركيبة الصادرات الصينية و تحولها من تصنيع التكنولوجيا المنخفضة لتصنيع التكنولوجيا الفائقة:

منذ أن فتحت الصين اقتصادها للاستثمار الأجنبي في عام 1979 ، أصبحت ثاني أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الفترة من 1997 إلى 2008 ، سيطر قطاع الصناعات التحويلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين .

منذ عام 1990 ، أدخلت الصين العديد من سياسات الاستثمار الأجنبي التفضيلي ، والتي جذبت المستثمرين الأجانب إلى الصين ، حيث جلبوا معهم مهارات متقدمة في التكنولوجيا والإدارة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة الصادرات المصنعة من 74.4 في المائة في عام 1990 إلى 94.6 في المائة في عام 2008.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية 63.2 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المستخدم في الصين خلال الفترة 1997-2008 ، و وصل إلى 49.89 مليار دولار أمريكي في عام 2008، كما تعد الصين مصدرًا رئيسيًا لمجموع تجارة البضائع في العالم، فالشركات الأجنبية الممولة من الخارج تسيطر على نصف إجمالي الصادرات المصنعة.

في الواقع ، تمتلك الإلكترونيات والاتصالات أعلى نسبة من صادرات الشركات الأجنبية من إجمالي الصادرات الوطنية، والتي تبلغ 91.9 %، تليها منتجات الأدوات (87.3 %) ، صناعة الورق والمنتجات الورقية(83.4%)الطباعة والضغط على السجلات (79.9%) .

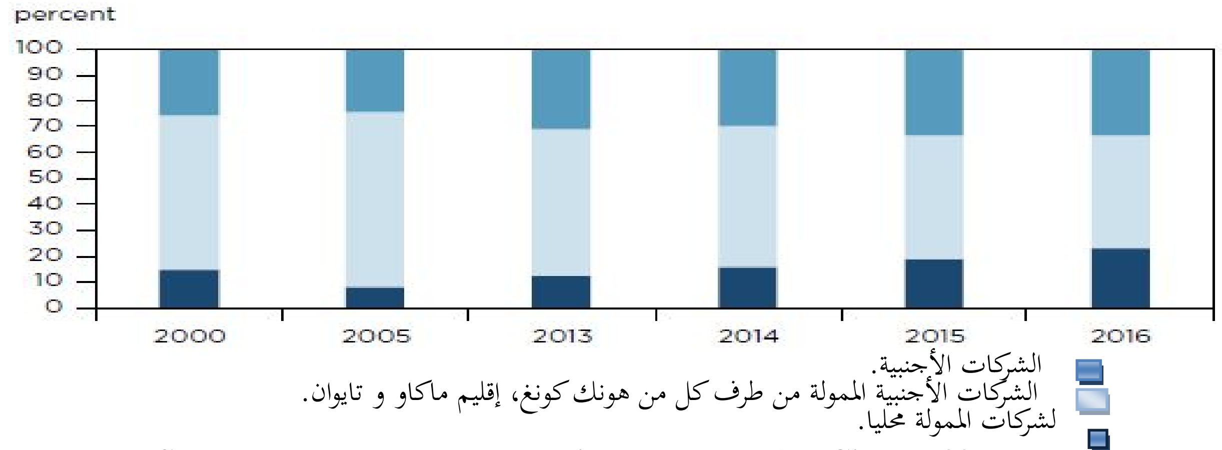
من بين إجمالي الصادرات من السلع الصناعية، ارتفعت صادرات السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة (المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات، منتجات المطاط ، المنتجات المعدنية للمعادن) من 12.57 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 262.39 مليار دولار أمريكي في عام 2008. ومع ذلك ، فإن حصة منتجات الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة في إجمالي الصادرات من السلع الصناعية انخفض من 27.2 % في عام 1990 إلى 19.4 % في عام 2008.
خلال نفس الفترة ، نلاحظ أن إجمالي الصادرات من السلع المصنعة للتكنولوجيا المتقدمة (الكيماويات والمنتجات ذات الصلة والآلات ومعدات النقل) يتزايد في كل من القيمة و كذا النسبة. على سبيل المثال ، بلغ إجمالي الصادرات من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة 20.2 % من إجمالي السلع الصناعية في عام 1990 ، و بحلول عام 2008 ارتفعت الحصة إلى 55.7 % (Kelly Liu, 2011 , 15 ,17)

يوضح تطور صادرات الصناعات التحويلية الصينية بوضوح العلاقة بين تدفقات الاستثمار الواردة والميزة النسبية للصين. فبين عامي 1997 و 2007 انخفضت حصة الصادرات الصينية المرتبطة بالأنشطة كثيفة العمالة ، مثل الملابس والأحذية بسرعة ، في حين ارتفعت حصص الصادرات من أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات بشكل كبير. و قد دفعت هذه التحولات المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان تغيير حصة الصادرات يشير إلى تقدم تكنولوجي استثنائي (Mary E. Lovely, 2016 , 32)

تظهر أحدث البيانات أن الصادرات لا تزال ناشئة في المقام الأول من الشركات الأجنبية المستثمرة، رغم ذلك و بالنسبة لأسواق النمو الرئيسية – أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والآلات الكهربائية – لا يزال محتوى للبضائع (نسبة الإدماج) التي

يتم تجميعها وإعادة تصديرها من الصين مرتفعًا. في هذا الإطار تشير المعلومات المستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في عام 2011 بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية ، كان المحتوى المحلي الصيني (نسبة الإدماج) المتضمن في الصادرات أقل قليلاً من 50 في المائة (Mary E. Lovely ,2016 , 41)

الشكل رقم (02): حصة الشركات الأجنبية من الصادرات في الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة خلال الفترة 2000– 2016 :



Source : **Mary E. Lovely and Zixuan Huang. Op. Cit. P : 39**.

يتضح من خلال الشكل رقم (02) أن مساهمة الشركات الصينية في الصادرات من الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة تبقى محدودة رغم ارتفاعها التصاعدي ابتداء من عام 2005، و ذلك لصالح الشركات الأجنبية خاصة تلك الممولة من طرف كل من هونك كونغ، تايوان و إقليم ماكاو، رغم انحسار و تراجع نسبة مساهمتها مع مرور الزمن، أما بالنسبة للباقي الشركات الأجنبية فتعرف مساهمتها في الصادرات ذات التكنولوجيا الفائقة نموا بطيئا لكن مستمرا، و هو ما جعلها تساهم بأكثر من 30 % عام 2016.

في السنوات الأخيرة ، ارتفعت حصة صادرات الشركات المحلية في الصناعات التحويلية ذات التقنية العالية بسرعة، إذ تضاعفت الحصة تقريبًا في الفترة من 2013 إلى 2016 ، كما هو مبين في الشكل أعلاه .

على الرغم من أن الشركات المحلية تلعب دورًا متزايدًا في صادرات الصين المصنعة عالية التقنية، فإن الشركات ذات التمويل الأجنبي لا تزال تسيطر. ففي عام 2016 ، تم تصنيع 77 % من صادرات التكنولوجيا الفائقة من قبل مؤسسات أجنبية الاستثمار أو بتمويل من الأقاليم التي تعتبرها الصين تابعة لها و المتمثلة في هونك كونغ ، ماكاو و تايوان. أما بالنسبة للانخفاض في حصة الصادرات من قبل الشركات المصنعة الأجنبية ذات التقنية العالية نتج فقط عن الشركات المصنعة التي تمولها شركات هونغ كونغ وماكاو وتايوان، إذ بلغت صادرات المؤسسات التي تمولها هذه الأقاليم في عام 2016 من الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا الفائقة 44 في المائة من إجمالي الصادرات ، متراجعة من 57 في المائة في عام 2013. ومع ذلك ، ارتفعت حصة الصادرات التي تقوم بها الشركات الأجنبية المستثمرة زيادة طفيفة من 31 % في عام 2013 إلى 33 % في عام 2016 (Mary E. Lovely ,2016 , 61)

5- الخاتمة:

من خلال ما تقدم ، يتضح لنا جليا أن عملية نقل التكنولوجيا لا يعدو أن يكون عاملا مساعدا ولا يمكن أن يؤدي دوره إلا إذا صاحبته إجراءات أخرى مثل : توطين التكنولوجيا ، التحكم في مسارها ، التدقيق في تفاصيلها ، ليتم التوصل في الأخير إلى التحكم فيها ، وهذا بالطبع لا يكون إلا من خلال محاكاة الشركات المتعددة الجنسيات .

وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا للتجربة الصينية ، والتي قامت من خلالها الصين بفتح الأبواب أمام الشركات متعددة الجنسيات ، الأمر الذي أفرز مجموعة من النتائج والآثار الإيجابية على الاقتصاد الصيني نذكر منها :

* تزايد الاهتمام بأنشطة البحث و التطوير في الصين، الأمر الذي بدا جليا في نسبة الانفاق على هذا القطاع نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، و كذا في ظاهرة الحدائق التكنولوجية و حاضنات الأعمال.

* محاكاة الشركات الصينية المحلية لسلوك فروع الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي زاد من تنافسيتها.

* ارتفاع حصة الصادرات الصينية و تحولها إلى القوة التصديرية الأولى في العالم.

* تحول النسيج الصناعي الصيني من الصناعة منخفضة التكنولوجيا المعتمدة على كثافة العمالة الرخيصة، إلى الصناعة فائقة التكنولوجيا المعتمدة على كثافة التكنولوجيا العالية و رأس المال.

* تزايد مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تركيبة الصادرات الصينية إلى أكثر من 55% خلال سنة 2008 و 46 % عام 2015.

* ارتفاع مساهمة الشركات الأجنبية بما فيها تلك الممولة من طرف كل من هونك كونغ، إقليم ماكاو و تايوان في الصادرات عالية التكنولوجيا ، إذ بلغت قرابة 80% سنة 2016.

كل هذه النتائج وأخرى ، تجعلنا نجزم أن تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات أصبح يمثل دورا استراتيجيا في نقل وتوطين التكنولوجيا لدى اقتصاديات الدول المتحولة صناعيا، و لعل التجربة الصينية تبقى واحدة من التجارب الرائدة في هذا المجال بعد أن باتت القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل أصبحت القوة الاقتصادية الأولى في العالم بمؤشر تعادل القوة الشرائية ابتداء من عام 2014، كما أنها أصبحت القوة التصديرية الأولى في العالم، و هو الأمر الذي جعلها تحتل الصدارة كصاحبة أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في العالم، ليحتل بذلك "اليوان" المرتبة الثالثة في سلة حقوق السحب الخاصة بعد الدولار و الأورو ابتداء من عام 2016.

6- المراجع المستعملة:

أولا : المراجع باللغة العربية :

- أحمد غنيم،(2012)، **سبل تقييم التكنولوجيا المناسبة في الصناعات**، دار الإسكندرية للنشر والتوزيع ، مصر .
- –عبد السلام جمعة زاقود،(2013)،**العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**. دار زهران للنشر. الأردن.
- أحمد عبد العزيز و آخرون،(2012)، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية**. مجلة الإدارة و الاقتصاد. العدد 85.
- عطية فتحي الويشي،(2000) **اقتصاديات العولمة : عابرة القومية أم كاسحات حضارية** ..؟ مجلة الوعي الإسلامي ؛ العدد 444 .
- عبد الرحمان بن سانية،(2013)، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
- دريد محمود علي،(2008)، **النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية** , دار الأمال للطباعة والنشر والتوزيع , الطبعة الاولى .

- ليلى شيخة،(2007)، **اتفاقيات حقوق الملكية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية –دراسة حالة الصين**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

- مركز دراسات الوحدة العربية ،(**1997**) ، **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية**، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

- منى بنت راشد الغامدي، (2001) ،**رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي**، مطبعة مكتب البريد العلابي لدول الخليج، الرياض.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،(2000) , **الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي** , مطابع ادينار . الأردن .

- سعود جايد العامري، (2010)، **المالية الدولية: نظرية و تطبيق.** دار زهران للنشر و التوزيع . الأردن.

- قرين علي، هبال عبد المالك، (2005) ، مداخلة بعنوان "**تسيير الموارد التكنولوجية وتطوير الإبداع التكنولوجي في المؤسسة**"، الملتقي الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة .

- مقال بعنوان: " **صنع في الصين 2025**". خطة بكين للسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي. صحيفة العين الإخبارية. 03 نوفمبر 2018. تم الاطلاع بتاريخ: 11 ماي 2019.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية :

- André Tiano ,(1981), **Transfert de technologie industrielle** ; Economica ; Paris .
- Paul Krugman et autres,(2015), **Economie internationale**, Nouveaux Horizons, 10è édition, France.
- Jean Louis MUCCHIELLI, Thierry MOYER,(2010), **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2 ème Edition, Paris .
- Mary E. Lovely and Zixuan Huang,(2016) , **Foreign Direct Investment in China's High-Technology Manufacturing Industries**. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5.
- Kelly Liu. Kevin James Daly. Foreign,(2011), **Direct Investment in China Manufacturing Industry–Transformation from a Low Tech to High Tech Manufacturing**. International Journal of Business and Management. Vol. 6, No. 7.